وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

النشرة الإخبارية الأسبوعية

الإصدار الشهري الحادي والأربعون، العدد4
الخميس 25 مايو 2023

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

http://www.mped.gov.eg

أولاً: التقارير الدولية

- **مؤسسة كيرني للاستشارات العالمية، مصر من أفضل الأسواق الناشئة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].**

- أشارت مؤسسة مؤسسة كيرني للاستشارات العالمية، إلى أن مصر بين أفضل الأسواق الناشئة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث احتلت مصر المركز الـ 14 بين الأسواق الناشئة من حيث ثقة المستثمرين، وفقا لما جاء في استطلاع جديد لآراء المسؤولين التنفيذيين على مستوى العالم، وأشار ما يقرب من ثلث المشاركين في الاستطلاع إنهم متفائلون بشأن مستقبل الاستثمار في مصر، وفقا لمؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2023.
- وأوضحت المؤسسة أن قد احتلت مصر المرتبة الرابعة بالمنطقة، حيث جاءت بعد دول الإمارات والسعودية وقطر، والتي جاءت جميعها ضمن قائمة أفضل 25 وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. ومن بين الأسواق الناشئة، احتلت الصين والهند والإمارات المراكز الثلاثة الأولى.

- **وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، تتوقع مضاعفة إنتاج الذهب في مصر تدريجيًا السنوات المقبلة[2].**

- توقعت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني مضاعفة مصر لإنتاجها من الذهب تدريجيا في السنوات المقبلة، حيث أعلنت مصر عن أول مناقصة لتعدين الذهب منذ عام 2017 وفي نوفمبر 2020، منحت مصر 82 موقعا للتنقيب عن الذهب إلى 11 شركة تعدين.
- وتوقعت الوكالة استمرار مصر والجزائر في التوسع بإنتاج الصلب خلال عام 2023، ما يجعل شمال إفريقيا مصدرا مهما لإنتاج الصلب، فيما تتجه المغرب إلى توسيع قاعدة تعدين الفوسفات بشكل كبير في السنوات المقبلة، في ظل ارتفاع أسعار الأسمدة العالمية منذ عام 2020.
- وأفادت بأن مصر من أكبر الدول إنتاجا للصلب في إفريقيا وثاني أكبر منتج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد إيران، وخلال فترة تفشي جائحة "كورونا"، زاد إنتاج الصلب في مصر بنسبة 13.4% وذلك عام 2020، و25.1% في عام 2021، وفقا لبيانات اتحاد الصلب العالمي.

- **البنك الدولي:ارتفاع التضخم بجميع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل في2023[3].**

- أشار البنك الدولي، إلى إن تضخم أسعار الغذاء المحلية لا يزال مرتفعا في مختلف أنحاء العالم، فخلال الفترة (يناير 2023- أبريل 2023) ارتفعت معدلات التضخم في جميع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تقريباً، مع ارتفاع مستويات التضخم إلى أكثر من 5% في 64.7% من الدول منخفضة الدخل، و83.7% من الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، و89% من الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى.
- وأشار البنك الدولي إلى أنه من المتوقع بوجه عام أن تنخفض أسعار السلع الأولية بنسبة 21% في عام 2023، عما كانت عليه في عام 2022، ومن المتوقع أن تنخفض أسعار الطاقة بنسبة 26%، وأسعار خام برنت 16%، وأسعار المنتجات الزراعية 7%، وأسعار المواد الغذائية 8%، وأسعار الأسمدة 37%.
- وأوضح أن في الربع الأول من عام 2023، انخفضت الأسعار العالمية للسلع الأولية بنسبة 14% وبنهاية مارس كانت أقل بنحو 30% من ذروتها التاريخية في يونيو 2022، وعلى الرغم من هذه الانخفاضات، لا تزال مؤشرات أسعار الأسمدة والغذاء أعلى بكثير من مستويات ما قبل جائحة كورونا.
- وأشار البنك الدولي إلى ضرورة وجود أنظمة جيدة التنسيق للإنذار المبكر وأطر عمل استباقية للتأهب وتنظيم جهود الاستجابة قبل وقوع الأزمة ،بالإضافة إلى دور الحكومات في الحفاظ على بيئة أعمال داعمة لسلاسل

---

[1] https://enterprise.news/news/edition?id=558812d8-5b71-4786-8661-919ecf796c12&prev=false&storyId=11b46b4b-3f43-4869-bbc1-468747140e02&title=%22%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%22%20%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81%20%D8%AD%D8%B4%D8%AF%202.2%20%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%20%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%20%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%20%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1

[2] https://www.alborsaanews.com/2023/04/04/1652861

[3] https://www.gomhuriaonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%20%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85%20%D8%A8%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%20%D9%85%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%B6%D8%A9%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84%20%D9%81%D9%8A2023/1274596.html

القيمة الزراعية، وبناء برامج حماية اجتماعية تشمل الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمناخ وتراعي التكيف مع الأزمات، مع إعادة توجيه أنشطة صناديق دعم الأنشطة الزراعية، وتحسين الاستفادة من أموال القطاع الخاص من أجل تعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل.

- كما سلط "التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2023" الصادرعن الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، ، الضوء إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد لنحو 258 مليونًا في 58 بلدًا حول العالم خلال عام 2022.
- وأشار التقرير أن استخدم معيار للتقييم يسمي "التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي"، وهو أداة لتطوير طرق تحليل الأمن الغذائي واتخاذ القرار، ويُعد مقياس موحد لدمج بيانات الأمن الغذائي والتغذية وسُبل العيش في بيان شامل حول طبيعة الأزمة، ومدى شدتها، والنتائج المترتبة على الاستجابة لأزمات الغذاء، ويتكون هذا المقياس من خمس مراحل تتدرج حسب شدة انعدام الأمن الغذائي وتبدأ بالمرحلة الأولي وهو الحد الأدنى وتنتهي بالمرحلة الخامسة وهي الكارثة أو المجاعة.
- وذكر التقرير أن تحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030، -وهو أحد أهداف الأمم المتحدة الإنمائية لعام 2030-، أصبح يواجه تحديات أكبر من أي وقت مضى، وذلك في ظل زيادة عدد السكان الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد للعام الرابع على التوالي.
- ولفت التقرير إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من أزمة انعدام الأمن الغذائي الحادة ارتفع إلى ما يقرب من 258 مليون شخص في 58 دولة أو إقليم عام 2022، مقارنة بحوالي 193 مليون شخص في 53 دولة أو إقليم في عام 2021، وهو ما اعتبره التقرير أعلى مستوى على الإطلاق في عدد الأشخاص الذين يعانون من أزمة حادة في انعدام الأمن الغذائي منذ عام 2017، كما أنها المرة الرابعة على التوالي التي يزيد فيها عدد الأشخاص الذين يعانون من أزمة حادة في انعدام الأمن الغذائي.
- وأوضح أن ما يزيد عن 40% من الأشخاص الذين يعانون من أزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة على مقياس التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) يعيشون في خمس دول/ أقاليم هي: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وأفغانستان، ونيجيريا، واليمن، كما يواجه الأشخاص في سبعة بلدان/ أقاليم المجاعة والعوز أو مستويات كارثية من الجوع الحاد (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في وقت ما خلال عام 2022.
- وأشار التقرير إلى أن أكثر من نصف هؤلاء الأشخاص في الصومال بنسبة (57%)، في حين أن مثل هذه الظروف القاسية حدثت أيضًا في أفغانستان وبوركينا فاسو وهايتي (لأول مرة في تاريخ البلاد) ونيجيريا وجنوب السودان واليمن.
- كما أنه وفقًا للتقرير فقد عانى حوالي 35 مليون شخص من مستويات طارئة من الجوع الحاد (المرحلة الرابعة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في 39 بلدًا، أكثر من نصفهم موجودون في أربع بلدان فقط، هي: "أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان واليمن".
- وأضاف التقرير أن هناك مجموعة من الأسباب الدافعة لارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، من بينها: الصراع، وانعدام الأمن، فضلًا عن الصدمات الاقتصادية والتغيرات المناخية، إلى جانب تداعيات جائحة كوفيد 19، والأزمة الروسية الأوكرانية، كما ربط التقرير ما بين حالة الأمن في بلد ما وحالة تغذية الأطفال فيه، فقد أكد على العلاقة ما بين انعدام الأمن وحالة هزال الأطفال فالدول التي لديها مستويات عالية من عدم الاستقرار الأمني لديها مستويات عالية من هزال الأطفال.
- وأكد التقرير على أن الهجرة أو النزوح نتيجة لانعدام الأمن يعتبر دافعًا ونتيجة لانعدام الأمن الغذائي، حيث يفقد الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار من أوطانهم إمكانية الوصول الآمن إلى الغذاء والماء وضرورات الحياة الأخرى، كما أنهم يواجهون عقبات رئيسة أخرى أمام وصول المساعدات الإنسانية إليهم؛ الأمر الذي يؤدي لتفاقم انعدام الأمن الغذائي.
- وفى ذات السياق أوضح البنك الدولي أنه لا يزال تضخم أسعار الغذاء المحلية مرتفعة في مختلف أنحاء العالم، فخلال الفترة (يناير 2023- أبريل 2023) ارتفعت معدلات التضخم في جميع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تقريباً، مع ارتفاع مستويات التضخم إلى أكثر من 5% في 64.7% من الدول منخفضة الدخل، و83.7% من الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، و89% من الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، بالإضافة إلى ذلك يعاني 81.8% من الدول مرتفعة الدخل من ارتفاع تضخم أسعار الغذاء، وتقع البلدان الأكثر تضرراً في: أفريقيا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وأوروبا، وآسيا الوسطى.

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تستعرض مناخ وفرص الاستثمار في مصر خلال مشاركتها في ملتقى رجال الأعمال المصري العماني[4].**

- شاركت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، في ملتقى رجال الأعمال بجمهورية مصر العربية -والمنعقد بمناسبة زيارة سلطان عمان هيثم بن طارق والوفد المرافق له إلى مصر لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين-، تحت عنوان "سلطنة عمان وجمهورية مصر العربية (شراكة اقتصادية طموحة).
- واستعرضت الدكتورة/ هالة السعيد مناخ وفرص الاستثمار في مصر، مؤكدة أن جهود الدولة المصرية تركز بشكل رئيسي على جذب الاستثمار وخلق فرص للشراكات الاستثمارية التي تحقق المصالح المشتركة لجميع الأطراف، حيث تعد مصر أحد الوجهات الواعدة للاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي، مشيرة إلى المتغيرات والتحديات الاقتصادية والجيوسياسية غير المسبوقة الحادثة على مستوى العالم، والتي ألقت بظلالها على أغلب مؤشرات الاقتصاد العالمي.
- وأشارت إلى تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في نوفمبر2016، والذي تضمن اتخاذ العديد من الإصلاحات والإجراءات التحفيزية لتهيئة بيئة الاعمال، وفتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ وإدارة مشروعات البنية التحتية، وللمساهمة في تنمية الاقتصاد، وخلق فرص العمل اللائق والمنتج، لافتة إلى إصدار الدولة حزمة من القوانين والتشريعات، وإجراء تعديلات في قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة تهدف جميعها إلى تبسيط إجراءات إقامة المشروعات، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي.
- وأوضحت الدكتورة/ هالة السعيد، أن الدولة المصرية عملت على تهيئة البنية الأساسية وتحسين جودتها كأحد المحاور الرئيسية لجهود الدولة لتحفيز القطاع الخاص، مشيرة إلى تنفيذ العديد المشروعات الكبرى منها مشروع الشبكة القومية للطرق، مشروعات تنمية محور قناة السويس، والتي تُعد مركز لوجستي وصناعي عالمي، ومشروعات قطاع الطاقة بالتوسّع في مشروعات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجدّدة، مثل مشروع بنبان بالشراكة مع القطاع الخاص، وإنشاء المدن الجديدة الذكية (23 مدينة)؛ ومن بينها إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة العلمين الجديدة.
- كما أشارت إلى إطلاق البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والذي يركز على زيادة الوزن النسبي لقطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهو ما يجعل الاقتصاد المصري أكثر قدرة على الصمود ومواجهة التحديات، موضحة أن البرنامج يتضمن محور خاص بتعزيز كفاءة ومرونة سوق العمل من خلال التوسّع في المدارس والجامعات التكنولوجية والتطبيقية، وكذا إنشاء المجالس القطاعية المتخصّصة للتعاون مع القطاع الخاص في تحديد المهارات المطلوبة ودعمها، بالإضافة إلى محاور تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص، وذلك من خلال تسهيل وتطوير حركة التجارة، وخلق بيئة داعمة للمنافسة وتنظيم شراكة القطاع الخاص.
- واستعرضت الدكتورة/ هالة السعيد، دور صندوق مصر السيادي كأحد الآليات لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، مشيرة إلى أنه يُعد الشريك الأمثل للقطاع الخاص لعدد من الأسباب؛ منها أنه لديه قانون خاص يمنحه المرونة في الاستثمار دون التقيّد بالقواعد والنُظم الحكومية، وحرية ومرونة هيكلية لتنفيذ الاستثمارات المختلفة والتخارج بالشكل الأمثل لتعظيم قيمتها، كما يساعد الصندوق المستثمر من خلال تسهيل الإجراءات الحكومية والحصول على التراخيص اللازمة، ويتيح الاستثمار في الأصول المملوكة للدولة من خلال تحويلها إلى منتجات استثمارية فريدة من نوعها ومنها العديد من الفرص الحصرية، إضافة إلى أنه يُدار من قبل كوادر متخصّصة تتمتع بخبرات دولية في مجالات الاستثمار.
- مشيرة إلى وثيقة "سياسة ملكية الدولة" التي توضح للمستثمرين دور الدولة في مختلف القطاعات كمُنظّم للنشاط الاقتصادي وفق آليّات السوق، وكيفية تخارج الدولة من الأنشطة التي سيتولى القطاع الخاص الدور الأكبر فيها، بالإضافة إلى تفعيل الرخصة الذهبية الواردة بقانون الاستثمار لتضمن التعامل السريع مع المستثمرين وسرعة تنفيذ المشروعات والتي تُمنح بموافقة واحدة من مجلس الوزراء لإقامة المشروعات وتشغيلها وإدارتها.
- وحول فرص الاستثمار في مصر، أكدت الدكتورة/ هالة السعيد، أن الدولة تركز على جذب الاستثمار في عددٍ من القطاعات ذات الأولوية منها تلك التي تتضمن نقلاً للتكنولوجيا وتوطينها في أنشطة مثل الصحة والتعليم والمدفوعات والنقل بالإضافة إلى مشروعات الطاقة المتجدّدة والجديدة، مثل مشروعات الهيدروجين الأخضر والوقود الأخضر بصفة عامة والمشروعات الزراعية التي تتضمّن استخداماً للتكنولوجيا والري الحديث، مشيرة إلى موافقة المجلس الأعلى للاستثمار الذي عُقِدَ برئاسة السيد رئيس الجمهورية يوم 16 مايو 2023 على عدد من القرارات الحاسمة في ملف الاستثمار وذلك تأكيداً لتوجّه الدولة الدافع للاستثمار.
- وحول المزايا الاستثمارية الموجودة في مصر؛ أشارت إلى أن مصر تمتلك سوق كبير الحجم قوامه 104 مليون

[4] https://mped.gov.eg/singlenews?id=4858&lang=ar

نسمة، وأن 60% من هذا السوق من الشباب، كما تُعد مصر نافذة للسوق الإفريقي (يتجاوز 1,3 مليار نسمة) والأسواق الدولية، مع وجود عدد كبير من اتفاقيات التجارة الحرّة بين مصر ومختلف دول العالم والتكتلات الإقليمية، إضافة الى تنفيذ الدولة استثمارات غير مسبوقة في البنية الأساسية، كما يتمتع الاقتصاد المصري بأنه اقتصاد متنوع، مشيرة إلى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والتي تضم حجم كبير من الاستثمارات.

- وأضافت الدكتورة/ هالة السعيد، أنه من المستهدف خلال 23/ 2024 أن تصل الاستثمارات الخضراء بالخطة الاستثمارية إلى 40%، مشيرة إلى زيادة حجم الصادرات الزراعية نتيجة الأزمة العالمية، مؤكدة على أهمية تحويل المنحة إلى محنة، كذلك هناك زيادة في إيرادات قناة السويس وقطاع السياحة، وهي كلها أساسيات تدل على قوة الاقتصاد المصري.
- من جانبه استعرض الأستاذ/ أيمن سليمان، المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي الفرص الاستثمارية التي يقدمها الصندوق والقطاعات الاقتصادية التي يعمل عليها، مؤكدا أن الصندوق يعمل على قطاعات مبنية على نظرة المستقبل للاقتصاد المصري والقطاعات سريعة النمو، مشيرا إلى أن بعض الفرص الاستثمارية المتاحة هي الوفرة في فرص إتاحة مكونات البنية الأساسية، موضحا أن مجالات استثمار الصندوق تشمل المرافق والبنية الأساسية، والخدمات المالية والتحول الرقمي، والسياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار، والتعليم، والصناعة.

- **الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تتوقع نمو مرتفع فى 5 قطاعات خلال 24/23، الاتصالات بالمقدمة 16.8%[5].**

- أكدت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أنه من المتوقع يصل الناتج المحلى الإجمالى خلال عام خطة 2024/2023 إلى نحو 11.4 تريليون جنيه بالأسعار الجارية مقارنة بـ 9.8 تريليون جنيه قيمة الناتج المتوقع للعام السابق 2022/2023، مُسجّلًا نسبة نمو 4.1 بالأسعار الثابتة.
- وأشارت فى تقريرها بشأن الخطة الاقتصادية والاجتماعية التى اعلنته أمام مجلس النواب برئاسة المستشار الدكتور حنفى جبالي، لأهم المُؤشّرات القطاعية فى هذا الخصوص على النحو الاتى:
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى ناتج خمسة قطاعات هى على الترتيب الاتصالات 16.8 % والسياحة 12%، وقناة السويس 11.9% والتشييد والبناء 6 %، والخدمات الصحية 5.2%، وخدمات التعليم 5.1 % والزراعة 4.1 %.
- يشار إلى أن أهم المُرتكزات التى استندت إليها خِطة عام 23/ 2024 تتمثّل فى الالتزام الكامل بأهداف محاور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، تأكيدًا للحق فى التنمية الذى توليه الدولة المصرية أهمية قصوى فى توجهها التنموي، الاتساق والتوافق مع مُستهدفات الأجندة الوطنية لتحقيق التنمية المُستدامة فى إطار رؤية مصر 2030، التطبيق الدقيق لأحكام قانون التخطيط العام للدولة رقم 18 لسنة 2022 باعتباره الإطار التشريعى لمنظومة التخطيط، إلى جانب الوفاء بالاستحقاقات الدستورية المُتعلّقة بمُخصّصات الإنفاق العام على الصحة والتعليم المدرسى والجامعى والبحث العلمي، والمُحدّدة بما لا يقل عن 10% من الناتج القومى الإجمالي.

- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، معدل البطالة 7,1 ٪ خلال الربع الأول لعام 2023[6].**

- أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نتائج بحث القوى العاملة للربع الأول (يناير - مارس) لعام 2023، حيث بلغ معدل البطالة 7,1٪ من إجمالي قوة العمل بانخفاض 0,1٪ عن الربع السابق.
- **أولاً: قـــــوة العـــمل (وتشمل المشتغلون والمتعطلون):**
- سجل تقدير حجـم قـــوة العمـــل 30,571مليون فرد مقابل 30,344 مليون فرد خلال الربع السابق بنسبة ارتفاع مقدارها 0,7٪ وقد بلغت قوة العمل فى الحضر 13,255 مليون فرد بينما بلغت فى الريف 17,316 مليون فرد, أما على مستوى النوع فقد بلغ حجم قوة العمل 25,190مليون فرد للذكور بينما بلغت للإناث 5,381 مليون فرد .
- ويرجع سبب ذلك الارتفاع الي ارتفاع أعداد المشتغلين بمقدار (241) ألف مشتغل خلال الربع الحالى عن الربع السابق وانخفاض المتعطلين بمقدار (14) ألف متعطل مما أدى إلى زيادة قوة العمل بمقدار (227) ألف فرد.
- **ثانيا : المتعـــــطلون:**
- سجل عدد المتعطلين 2,171 مليون متعطل بنسبة 7,1٪ من إجمالى قوة العمل (1,137مليون ذكور، 1,034 مليون إناث) مقـابـل 2,185 مليون متعطل عن الربع السابق 2022 بأنخفاض قـدره (14) ألف متعطل بنسبة 0,6 ٪، وبارتفاع قـدره)26(ألف متعطل عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 1,2٪
- **المتعطلون طبقاً للنوع :**
- 4,5٪ معدل البطالة بين الذكور ، 19,2٪ بين الإناث خلال الربع الأول لعام 2023

[5] https://mped.gov.eg/News?id=57
[6] https://www.capmas.gov.eg/

- ✓ بلغ معدل البطالة بين الذكور 4.5٪ من إجمالى الذكور فى قوة العمل فى الربع الحالى بينما كان 4.7٪ في الربع السابق وكذلك 4.9٪ في الربع المماثل من العام السابق ,
- ✓ بلغ معدل البطالة بين الإناث 19.2٪ من إجمالى الإناث فى قوة العمل فى الربع الحالى ، بينما كان 19.3٪ في الربع السابق مقابل 17.7 ٪ في الربع المماثل من العام السابق .
- ✓ بلغت نسبة المتعطلين في الفئة العمرية (15 - 29سنة) خلال الربع الحالى 60,3٪ مقابل 63,0٪ فى الربع السابق من أجمالي المتعطلين

- بلغت نسبة المتعطلين في الفئة العمرية (15 - 29 سنة) 60.3 ٪ من إجمالى المتعطلين ، موزعة طبقاً لفئات السن التفصيلية كالآتى:

- ✓ 6,0٪ لإجمالى الفئة العمرية (15- 19 سنة) حيث بلغت(8,6٪ للذكور ، 3,1 ٪ للإناث) مقابل 7,7٪ فى الربع السابق (الذكور 10,1٪و الإناث 4,8٪) ,
- ✓ 27,2٪ لإجمالى الفئة العمرية (20- 24 سنة) حيث بلغت (26,4 ٪ للذكور ، 28,2 ٪ للإناث) مقابل 29,4٪ فى الربع السابق(الذكور28,1٪ و الإناث 31,0٪) ,
- ✓ 27,1٪لإجمالى الفئة العمرية (25- 29 سنة)حيث بلغت (25,8٪ للذكور، 28,6٪ للإناث) مقابل 25,9٪ فى الربع السابق (الذكور 24,7٪ و الإناث 27,3٪) ,
- ✓ 39,7 ٪ من إجمالى المتعطلين في الفئة العمرية (30 - 64 سنة) حيث بلغت (39,2٪ للذكور ، 40,1٪ للإناث) خلال الربع الحالي مقابل 37,1٪ خلال الربع السابق حيث بلغت (37,0 ٪ للذكور ، 36,9 ٪ للإناث).

- **<u>متعطلون طبقاً لمحل الإقامه (للحضر و الريف) :</u>**
- 10,3٪ معدل البطالة فى الحضر مقابل 4,7٪ فى الريف خلال الربع الأول لعام 2023
- ✓ بلغ معدل البطالة في الحضر 10,3٪ من إجمالى قوة العمل فى الحضر، بينما كان 10,7٪ في الربع السابق مقابل 10,5٪ في الربع المماثل من العام السابق.
- ✓ معدل البطالة في الريف يصل إلى 4,7٪ من إجمالى قوة العمل فى الريف ، بينما كان 4,5٪ في الربع السابق مقابل 4,5 ٪ فى الربع المماثل من العام السابق.
- نسبة المتعطلين من حملة (الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها) تصل إلى 81,7٪ في الربع الحالي مقابل 83,2 ٪ في الربع السابق من اجمالي المتعطلين وفي الربع الحالي موزعة كالأتي :
- ✓ 37,8٪ من الحاصلين على حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة مقابل 37,0٪ بالربع السابق و 37,6٪ فى الربع المماثل من العام السابق.
- ✓ 43,9٪ من حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها مقابل 46,2٪ بالربع السابق بينما كان 45,4٪ في الربع المماثل من العام السابق.

- **<u>ثالثاً: المشتغلون:</u>**
- بلغ عدد المشتغلين 28,400 مليون فرد بينما كان 28,159 مليون فرد في الربع السابق بنسبة ارتفاع 0,9٪ وقد بلغ عدد المشتغلين فى الحضر 11,896 مليون مشتغل بينما بلغ عدد المشتغلين فى الريف 16,504مليون مشتغل.
- **المشتغلون طبقاً للحالة العملية:**
- 74,0٪ نسبة المشتغلين بأجر نقدي خلال الربع الأول لعام2023
- بلغ عدد المشتغلين بأجر نقدي21,023مليون مشتغل (17,961 مليون ذكور ، 3,062مليون إناث) بنسبة 74,0٪ من إجمالي المشتغلين بينما كان 75,0٪ في الربع السابق ،مقابل 72,4٪ فى الربع المماثل من العام السابق .
- بلغ عدد المشتغلين أصحاب الأعمال 834 ألف مشتغل (791 ألف مشتغل ذكور ، 43 ألف مشتغلة إناث) بنسبة 2,9٪ من إجمالي المشتغلين بينما كان 3,0٪ في الربع السابق مقابل 3,2٪ فى الربع المماثل من العام السابق .
- بلغ عدد المشتغلين ممن يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحد 5,256 مليون مشتغل (4,735مليون مشتغل ذكور، 521 ألف مشتغلة إناث) بنسبة 18,5٪ من إجمالي المشتغلين بينما كان 17,9٪ في الربع السابق مقابل 19,6٪ فى الربع المماثل من العام السابق.
- بلغ عدد المشتغلين المساهمون في أعمال - مشروعات (داخل الأسرة) بدون أجر 1,287 مليون مشتغل (566 ألف مشتغل ذكور ، 721 ألف مشتغلة إناث) بنسبة 4,5 ٪ من إجمالي المشتغلين بينما كان 4,0٪ في الربع

السابق مقابل 4,8 ٪ فى الربع المماثل من العام السابق.

- **رابعاً :المساهمة فى النشاط الاقتصادى:**
- بلغ معـــدل المســـــاهمة فـــي النشاط الاقتصادي 43,0٪ من جملة السكان (15 سنة فأكثر) خلال الربع الحالى، بينما كان 42,8٪ في كلا من الربعيين السابق والمماثل للعام السابق .
- بلغ معدل المساهمة (الذكـور 69,1٪ مقابل 68,5٪ فى الربع السابق مقابل 69,3٪ في الربع المماثل من العام السابق ، الإنـاث 15,5٪ بينما كان 15,1٪ في الربع السابق مقابل 15,2 ٪ فى الربع المماثل من العام السابق) .
- بلغ معـــدل المساهمـة (في الحضر 42,2٪ ، فى الريف 43,6٪) بينما كان (في الحضر 42,2٪، 43,3٪ في الريف) في الربع السابق ، مقابل (في الحضر 42,7 ٪ ، في الريف 42,8 ٪) في الربع المماثل من العام السابق .
- سجلت الفئة العمرية (40 - 49 سنة) أعلى معدلات المساهمة فى النشاط الإقتصادى حيث بلغت 58,8٪ .
- **أهم الأنشطة الاقتصادية التى تحول اليها أكبر عدد من المشتغلين:**
  - ✓ نشاط التشيد والبناء (149) ألف مشتغل عن الربع السابق .
  - ✓ نشاط تجارة الجملة والتجزئه (144) ألف مشتغل عن الربع السابق .
  - ✓ نشاط الصحة (138) ألف مشتغل عن الربع السابق .
  - ✓ نشاط الصناعات التحويلية (94) ألف مشتغل عن الربع السابق .
- **التوزيع النسبى للمشتغلين طبقاً لأهم الإنشطة الإقتصادية خلال الربع الأول لعام 2023 :**

1. حقق نشاط الزراعة وصيد الأسماك أكبر نسبة مشاركة للمشتغلين فى الأنشطة الإقتصادية حيث بلغ عدد المشتغلين فى هذا النشـاط 5,127مليون مشتغـل (4,412 مليون ذكور ، 715ألف إناث) بنسبة 18,1٪ من إجمالي المشتغلين محتلاً المركز الأول ضمن الأنشطة الاقتصادية.
2. بلغ عـدد المشـتغلين فى نشاط تجارة الجملة والتجزئة 4,160 مليون مشتغل (3,493مليون ذكور ، 667 الف إناث) بنسبة 14,6٪ من اجمالي المشتغلين .
3. كـما بـلـغ عـدد المشـتغلين في نشـاط التشـييد والبناء 4,123مليون مشتغل (4,101 مليون ذكور ،22 ألف إناث) بنسبة 14,5٪ من إجمالي المشتغلين ,
4. بلغ عدد المشتغلين في الصناعات التحويلية 3,637مليون مشتغل (3,334مليون ذكور ,303 ألف إناث) بنسبة 12,8٪ من اجمالي المشتغلين.
5. بلـغ عدد المشتغلين فى نشـاط النقل والتخزين 2,629 مليون مشتغل (2,591 مليون ذكور ،38 الف إناث) بنسبة 9,3٪ من إجمالي المشتغلين.

- **مصر تطلق أكبر حزمة إصلاحات لجذب الاستثمار الأجنبي[7].**

- عقد السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مؤتمرا صحفياً لتوضيح القرارات الـ 22 التي اتخذها المجلس الأعلى للاستثمار خلال اجتماعه الأول، قدم الدكتور/ مصطفى مدبولي، تفصيلاً للقرارات وما تعنيه لمناخ الاستثمار في مصر.
- وأوضح أن الدوافع: "تتمثل في تسريع وتسهيل عملية الاستثمار من أجل جذب أكبر عدد من الاستثمارات"، حسبما قال مدبولي، مضيفا أن الظروف التي مر بها العالم - كورونا والحرب الحالية [في أوكرانيا] - جعلت القطاع الخاص بطبيعة الحال متخوفا من ضخ استثمارات كبيرة أو سريعة.
- وأضاف أن الهدف: المزيد من الاستثمارات والصادرات. "تركيزنا كمجلس استثمار هو كيفية جعل القطاع الخاص يزيد استثماراته حتى تصبح متساوية مع استثمارات مع الحكومة أو حتى أكثر منها" حسبما قال مدبولي. وأضاف أن المجلس يهدف أيضا لدفع المزيد من شركات القطاع الخاص نحو التصدير، إذ يساهم حاليا 1% فقط من شركات القطاع الخاص في صادرات البلاد، وفقا لمدبولي. وتستهدف الحكومة استثمارات كلية بقيمة 1.64 تريليون جنيه في العام المالي الجديد.
- وتستهدف الحكومة زيادة الصادرات إلى 100 مليار دولار سنوياخلال الخمسة أعوام المقبلة وجذب استثمارات خاصة بقيمة 40 مليار دولار بحلول عام 2026 فيما تواصل خططها لزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد.
- **القرارات:**

[7] https://enterprise.news/news/story?storyId=95295574-6bcc-4108-aba8-d2a84e7ca01f

- المزيد من التسهيلات لتأسيس الشركات: ستبت الحكومة في طلبات تأسيس شركات جديدة في مدة لا تزيد عن 10 أيام عمل. وستدرس الحكومة أيضا تعديل قانون الاستثمار للسماح للمستثمرين الأجانب بفتح حسابات في البنوك المحلية قبل إتمام تأسيس الشركة.
- والمزيد من التيسيرات للقيام بالأعمال:

1. التوسع في إصدار التراخيص الذهبية: سيكون بإمكان مجموعة أكبر من المشاريع التقدم للحصول على الرخصة الذهبية بعد أن قرر المجلس التوسع في منحها. وقال مدبولي إنه في الوقت الحالي المشاريع ذات الأهمية الوطنية أو الاستراتيجية وحدها هي المؤهلة للحصول على التراخيص، إلا أنه سيجري التوسع في منح الرخصة الذهبية لتشمل أي قطاع تعتبره الحكومة مهما. وكذلك تقرر السماح بسريان رخص تشغيل المصانع لمدة خمس سنوات بدلا من سنة واحدة حاليا.
2. مزيد من الامتيازات: سيقوم مجلس الوزراء بصياغة تعديلات تشريعية لتحسين الامتيازات في المناطق الاقتصادية الخاصة، والسماح للمستثمرين الأجانب بالقيد في سجل المستوردين. وفي الوقت نفسه، تقرر احتساب الفائدة سعر فائدة 10% فقط لأقساط الأراضي التي يشتريها المستثمرون من الدولة لإقامة مشروعاتهم بدلا من سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي.
3. تحسين الشفافية والتنافسية: كان من بين القرارات تلك التي تهدف إلى تكافؤ الفرص وتحسين شفافية الشركات المملوكة للدولة. وسيعدل مجلس الوزراء بعض القوانين التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات المملوكة الدولة، وسيجري التقدم بمشروع قانون لإنشاء وحدة جديدة بمجلس الوزراء بجمع البيانات عن الشركات الحكومية وتكون قراراتها ملزمة بإعادة الهيكلة سواء بالبيع أو نقل التبعية من جهة إلى أخرى، وذلك بغرض تيسير بيع الأصول الحكومية التي قد تكون مملوكة لجهات متعددة. وفي الوقت نفسه، تدرس الحكومة فصل تبعية الأجهزة المنظمة بقطاعات المرافق عن الوزارات المقدمة لتلك الخدمات، بهدف عدم تضارب المصالح.
4. تسريع عملية فض المنازعات: ستعمل الحكومة على تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية لإتاحة توسيع نطاق اختصاص المحاكم الاقتصادية والجزئية في فض النزاعات التجارية، ليكون بمقدور المحاكم الاقتصادية والجزئية التوسع في النظر المنازعات التي تزيد قيمتها عن 100 ألف جنيه لتسريع عملية فض المنازعات، هذا إلى جانب تنشيط لجنة فض منازعات الاستثمار بهدف إنهاء النزاعات التجارية دون اللجوء إلى التقاضي.

- **<u>وتسهيل القيام بالأعمال:</u>** قرر المجلس منع أي جهة في الدولة من إصدار قرارات تنظيمية تضيف أعباء مالية أو إدارية على المشاريع الخاضعة لقانون الاستثمار، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للاستثمار
- **<u>السماح للأجانب بتملك العقارات دون قيود</u>**: قرر المجلس إلغاء القيود على تملك الأجانب على العقارات بعد أن كانت عقارين لكل أجنبي، ليكون للأجنبي الحق في شراء أي عدد من العقارات.
- **<u>ستعمل وزارة المالية على تفعيل نظام المقاصة لتسهيل حصول المستثمرين على مستحقاتهم لدى الدولة</u>** مباشرة مع خصم مستحقات الدولة. وكذلك تقرر إصدار قرار تنظيمي ملزم بضوابط واضحة لتحديد مدى زمني محدد لصرف التعويضات الخاصة بنزع الملكية التي تخص المستثمرين، وتلتزم الدولة بإنهاء الإجراءات وسداد التعويضات للمستثمرين خلال 3 أشهر.
- **<u>الخطوة التالية:</u>** وجّه المجلس بأن تنفذ الجهات الحكومية ذات الصلة القرارات كاملة في غضون فترة زمنية تتراوح بين أسبوع إلى ستة أشهر، على أن يعقد الوزراء اجتماعات دورية لمتابعة التقدم المحرز قبيل عقد الاجتماع المقبل للمجلس الأعلى للاستثمار.
- جاء أيضا خلال المؤتمر الصحفي للسيد الدكتور/ مصطفى مدبولي:

- تسريع عملية الطروحات، ستنشئ الحكومة هيئة للتعامل مع قرارات الطروحات نيابة عن مؤسسات الدولة في حال اشتمل هيكل المساهمين على أكثر من كيان واحد مملوك للدولة.
- القيمة الفعلية للطروحات: سيجلب برنامج الطروحات أكثر من الـ 70 مليار جنيه المتوقعة في مشروع الموازنة لعام 2023/2024، نظرا لأن هذا المبلغ يشمل فقط بيع الحصص التابعة لوزارة المالية ولا يشمل الحصص المزمع بيعها والمملوكة لجهات أخرى تابعة للدولة.
- الكشف عن وثيقة السياسة الضريبية خلال ثلاثة أشهر: من المتوقع أن تكشف الحكومة عن وثيقة السياسة الضريبية للسنوات الخمس أو العشر القادمة في غضون الثلاثة أشهر المقبلة.

- **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يسلط الضوء على تقرير وكالة الطاقة الدولية، الذي يشير إلى انخفاض الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي 2022 بنسبة 1.5%.[8]**

- سلط مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الضوء على تقرير "سوق الغاز للربع الثاني من عام 2023" الصادر

[8] https://www.youm7.com/story/2023/5/22/%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%89-2022-%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9/6188285

عن وكالة الطاقة الدولية، والذي أشار إلى انخفاض الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي بنسبة 1.5% عام 2022، ليصل إلى 4.046 تريليون متر مكعب، وذلك بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، كما استمر الانخفاض حتى الأشهر الأولى من عام 2023، وذلك على خلفية تراجع الطلب في أسواق الاستيراد الرئيسية - أوروبا وآسيا - بسبب الظروف الجوية المواتية والإجراءات الاحترازية في الصين، وتراجع استهلاك الغاز الطبيعي في اقتصادات أوروبا بنحو 55 مليار متر مكعب على أساس سنوي خلال موسم الشتاء 2022/ 2023 وهو ما يُعد أكبر انخفاض بالقيمة المطلقة لأي فصل شتاء على الإطلاق.

- وأشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى توقعات التقرير بأن يظل الطلب العالمي على الغاز ثابتًا على نطاق واسع في عام 2023، مع ارتفاع الطلب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط مقابل الانخفاض المتوقع في أوروبا وأمريكا الشمالية.

- فعلى مستوى الأسواق الآسيوية من المتوقع أن يرتفع الطلب على الغاز في آسيا بنحو 3%، مع زيادة استهلاك الصين بنسبة تزيد على 6%، مدعومة بانتعاش النشاط الاقتصادي وزيادة استخدام الغاز في الصناعة، أما في الشرق الأوسط، فيتوقع زيادة الطلب بنسبة 2%، مدفوعًا بزيادة الطلب من قبل إيران والمملكة العربية السعودية، وفي المقابل تراجع الطلب في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة بنسبة 5% مع تأثير التوسع السريع في مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تراجع الطلب بنسبة 2% في أمريكا الشمالية.

- وفي المقابل يتوقع التقرير زيادة المعروض العالمي للغاز الطبيعي المسال بنسبة 4% فقط (أو أكثر من 20 مليار متر مكعب) في عام 2023، يأتي أكثر من نصفها من الولايات المتحدة الامريكية فقط، بالإضافة إلى توقع زيادة إمدادات الغاز الطبيعي المسال من إفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى بمقدار ما يقرب من 10 مليار متر مكعب، مضيفاً أن هذا لا يُعد كافيًا لتعويض الانخفاض المتوقع لإمدادات الغاز عبر الأنابيب الروسية إلى أوروبا.

- وأشار التقرير إلى أن التوازن العالمي لسوق الغاز الطبيعي يخضع لحالة من عدم اليقين بشكل غير عادي، في ظل احتمالات سوء الأوضاع المناخية وانخفاض توافر الغاز الطبيعي المسال واحتمال حدوث مزيد من التراجع في عمليات التسليم الروسية لأوروبا، بما يتسبب في تجدد توترات السوق وتقلبات الأسعار.

- **الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، مصر تراهن على القطاع الخاص قاطرة التنمية والتشغيل[9].**

- أكد الدكتور/ محمد معيط وزير المالية، أن الاقتصادات الناشئة تعيش واقعًا عالميًا استثنائيًا لم تشهد صعوبته من قبل، نتيجةً لتوالي الأزمات بدءًا من جائحة «كورونا» حتى التداعيات السلبية للحرب في أوروبا وأعباء مواجهة آثار التغيرات المناخية؛ مما يفرض ضغوطًا على موازنات هذه الدول التى تعانى من زيادة أسعار الوقود وارتفاع تكلفة التمويل بالأسواق الدولية، لافتًا إلى أننا فى ظل هذه التحديات الضخمة نتطلع إلى دور أكبر لشركاء التنمية الإقليميين والدوليين فى توفير تمويلات ميسرة بآجال طويلة، على نحو يسهم فى تدبير المخصصات المالية اللازمة للإنفاق المستدام على الصحة والتعليم والغذاء وغيرها من الالتزامات الحتمية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

- أشار إلى أننا نتعامل فى مصر مع توابع الأزمات العالمية بتحفيز الإنتاج والتوسع فى الحماية الاجتماعية، ببرامج أكثر استهدافًا للفئات الأولى بالرعاية والأنشطة الأكثر تأثرًا بالصدمات الخارجية والداخلية، بما يعزز جهود تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الأساسية، وتخفيف حدة الضغوط التضخمية بقدر الإمكان عن المواطنين.

- كما أوضح أن مصر تراهن على القطاع الخاص، باعتباره قاطرة التنمية الشاملة والمستدامة والتشغيل؛ على نحو يسهم فى توفير تمويلات لمشروعات تحسين مستوى معيشة المواطنين، والخدمات المقدمة إليهم، باستثمارات خاصة؛ بما ينعكس فى زيادة مساهمات القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى والناتج المحلى، موضحًا أن الدولة تحشد كل طاقاتها لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال التوسع فى برنامج «الطروحات الحكومية» والتدابير الداعمة لبيئة الأعمال تحقيقًا للاستغلال الأمثل للبنية التحتية القوية والمتطورة والموقع الجغرافى المتفرد، وفى هذا الإطار تتجلى أهمية قرارات المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسى، من بينها إلغاء الإعفاءات الضريبية والجمركية للجهات والشركات المملوكة للدولة؛ على نحو يسهم فى توفير ضمانات جديدة للمنافسة العادلة فى السوق المصرية، من أجل استعادة استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى.

- أضاف أننا ملتزمون بتحقيق الانضباط المالى، وعودة معدلات الدين والعجز إلى مسار نزولى، اتساقًا مع ما تحقق من مؤشرات خلال السنة المالية المنتهية فى يونيه 2022، حيث حققنا فائضًا أوليًا للعام الخامس بنسبة 1.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى العام المالى الماضي بدلاً من عجز أولى استمر لأكثر من 20 عامًا، ونستهدف 2.5٪ من الناتج المحلى فى موازنة العام المالى المقبل؛ بما يسهم فى خلق مساحة مالية لتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الصدمات العالمية والمحلية.

[9] https://www.youm7.com/story/2023/5/24/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84/6190988

ثالثاً: النشاط المالي

- ***التخصيم***

- أطلقت الهيئة، خلال عام 2018، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من 3,7 مليار جنيه مصري في 2014 إلى 10.6 مليار جنيه في 2018. وارتفعت بنسبة 18% تقريبًا مقارنة بالعام الماضي البالغة 8.9 مليار جنيه.

- ***التأجير التمويلي***

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

- **الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:**

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم 82 لسنة 2019، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم 7 لسنة 2019، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2019 بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (4مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويلي لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديونDebt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

- ***التمويل متناهي الصغر***

- **الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر[10]:**

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيماً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.

- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألاّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن 20 مليون جنيه، و5 ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.

- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

- وتعتزم الهيئة العامة للرقابة المالية، تحقيق هذا الهدف من خلال إطلاق مبادرة تنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة في مجموعات التسويق محاصيلهم العظيم العائد، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهية الصغر، والتي ستدعم فعالية تلك المبادرة، كما تعتزم الهيئة تبني مبادرات مع الجهات المعنية لدعم وتطوير مؤسسات الفئة (ج).

- **40 مليار جنيه تمويلات للمشروعات متناهية الصغر لحوالى 4 ملايين مستفيد[11].**

- ارتفعت أرصدة تمويل المشروعات متناهية الصغر إلى 39.9 مليار جنيه فى شهر فبراير من عام 2023 مقابل 28.9 مليار جنيه خلال الشهر المماثل من عام 2022، وبلغ عدد مستفيدين من النشاط 3.95 مليون مستفيد مقارنةً بعدد 3.57 مليون مستفيد خلال فترة المقارنة، بحسب بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية.

- وتستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية، مضاعفة حجم التمويل متناهي الصغر من 27 مليار جنيه بنهاية عام 2021 إلى 50 مليار جنيه بنهاية عام 2026 باستراتيجية الهيئة خلال الفترة (2022-2026)، الاستمرار فى توسيع قاعدة التمويل متناهي الصغر، ومضاعفة عدد المستفيدين من حوالي 3.5 مليون مستفيد ليصل إلى 4.5 مليون مستفيد بحلول عام 2026.

- وتعتزم الهيئة العامة للرقابة المالية، تحقيق هذا الهدف من خلال إطلاق مبادرة تنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة فى مجموعات التسويق محاصيلهم العظيم العائد، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهية الصغر، والتى ستدعم فعالية تلك المبادرة، كما تعتزم الهيئة تبني مبادرات مع الجهات المعنية لدعم وتطوير مؤسسات الفئة (ج).

[10] http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx

[11] https://www.youm7.com/story/2023/5/12/40-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1-%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%89-4-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D9%86/6178122

- ***الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:***

رابعاً: انفوجراف

- **انفوجراف (1) يوضح تقرير مؤسسة FDI Insights، والتي تشير إلى أن مصر الأولى عربياً وإفريقياً في تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال 2022:**

- **انفوجراف (2) يوضح تقرير تقرير مؤسسة FDI Insights، والتي تشير إلى أن مصر الوجهة الأولى عالمياً لاستثمارات مشروعات الطاقة النظيفة خلال 2021-2022:**